



الاستراتيجية الوطنية للمحماية الاجتماعية في لبنان

نحو نظامٍ مُستدام قائم على الحقوق
وقادر على الاستجابة للصدمات

ملخص الوثيقة



السياق والخلفية

تشكّل الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في لبنان المحاولة الأولى لترجمة التزام الحكومة اللبنانية بإجراء إصلاحات اجتماعية إلى نهج ملموس ومتكامل وشامل لعدّة قطاعات، وذلك بهدف تغيير نمط تقديم خدمات الحماية الاجتماعية الحالي المجزأ وغير المترابط، وتحويله إلى نظام منسّق ومتكامل.

أدى غياب نظام شامل وجامع للحماية الاجتماعية إلى تهديد الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية، كما ساهم في مفاقمة انعدام المساواة وقوؤ القدرة على تحقيق النمو والتنمية الشاملين والمتحمّورين حول الإنسان. لذا، فإنّ صياغة رؤية للحماية الاجتماعية هي شرط أساسي لتعافي البلد من الأزمات المتعدّدة الأوجه التي تواجهه.

في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، دعت وزارة الشؤون الاجتماعية (بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» ومنظمة العمل الدولية) إلى اجتماع ضمّ جهات معنية من الحكومة وشركاء التنمية والمجتمع المدني والمجال الأكاديمي لإطلاق أوّل حوار وطني في لبنان حول الحماية الاجتماعية.

وعليه، أطلقت الحكومة اللبنانية عملية تشاورية لجمع البيانات وتحديد المؤسسات والبرامج والأدوات ذات الصلة في قطاع الحماية الاجتماعية. وتولّت قيادة هذه العملية اللجنة الوزارية المشتركة للشؤون الاجتماعية، بتنسيق من وزارة الشؤون الاجتماعية وتيسير من مجموعة «بيوند»، وبدعم تقني من منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» ومنظمة العمل الدولية. وهدفت العملية إلى رسم الرؤية السياقية للحماية الاجتماعية في لبنان، وتحديد الأولويات الأساسية وتصميم نظام شامل. وشملت هذه العملية ١٤ وكالة حكومية و١٠٣ من الجهات المعنية غير الحكومية.

تمّ مراجعة هذه الوثيقة من قبل اللجنة الوزارية والتقنية في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٢٢٦٩، الذي حدد الرؤية والأهداف الاستراتيجية ونطاق تغطية هذه الاستراتيجية بالمواطنين اللبنانيين (والعمال المهاجرين المقيمين بشكل قانوني في لبنان وعائلاتهم، عند الحاجة) وأناط كل ما يتعلّق باللجئين والنازحين إلى المجتمع الدولي بالتعاون مع الدولة اللبنانية وقمّاشيا مع الالتزامات الدولية على أن تحترم هذه البرامج الدستور اللبناني وكل مقررات الحكومات السابقة والحالية.

الميزات الأساسية

الشمولية كجزء من نهج قائم على حقوق الإنسان للحماية الاجتماعية؛



القدرة على الاستجابة للصدمات من أجل تعزيز قدرة الحكومة على الاستجابة إلى الأزمات الحالية والناشئة؛



والاستدامة المالية لضمان استمرارية جميع المبادرات وثباتها بواسطة آليات تنفيذية عملية.



الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي ١

التغطية:

العمل على توسيع نطاق تغطية ومنافع برامج الحماية الاجتماعية للشعب اللبناني تدريجياً سعياً لتحقيق التغطية الشاملة والكافية للجميع وبشكل يتناسق مع قدرات الدولة المادية ويتزامن مع برنامج استدامة مالية.

الهدف الاستراتيجي ٢

الحوكمة والقدرة المؤسسية:

تطوير قدرات المؤسسات المعنية بالحماية الاجتماعية داخل الدولة اللبنانية ونظام الحوكمة بشكل يمكّن الدولة من تطبيق الاستراتيجية بشكل فعّال.

الهدف الاستراتيجي ٣

التمويل:

تطوير وضمان آليات تمويل قابلة للتنفيذ وعادلة ومستدامة للحماية الاجتماعية لضمان التطبيق التدريجي للاستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي العام.

الهدف الاستراتيجي ٤

المحاسبة والشفافية:

تطوير نظم المعلوماتية داخل المؤسسات المعنية وتوحيدها لتسهيل الوصول الى المعلومات المتصلة ببرامج الحماية الاجتماعية، وتأسيس هيكلية واضحة ضمن الدولة اللبنانية للمحاسبة والرقابة، بالتوازي مع تأمين حماية خصوصية للبيانات.



المنهجية والنهج

تهدف منهجية دورة الحياة إلى منظور أكثر تركيزاً على الإنسان، حيث يتم تعزيز العدالة والقدرة على الصمود "من المهد إلى اللحد"، بينما تركز منهجية الركيزة على الزوايا القانونية والمؤسسية، حيث يتم تعزيز التماسك والتنسيق عبر النظام بشكل كلي.

ومن أجل ضمان تكامل مكونات إطار الحماية الاجتماعية المقترح وتكاملها في وظائفها، تم اعتماد منهجية هجينة، حيث تم تطبيق منهجية دورة الحياة ومنهجية الركيزة.

منهجية دورة الحياة

الحمل والطفولة المبكرة

سن الدراسة

سن العمل

الشيخوخة

منهجية الركيزة

المساعدات الاجتماعية

التأمين الاجتماعي

الإدماج الاقتصادي وتنشيط سوق العمل

الرعاية الاجتماعية

الوصول المالي إلى الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم)

الركائز والنتائج السياساتية / التوجهات الاستراتيجية / المبادرات

التأمين الاجتماعي

-التأمين ضد البطالة والأمومة والعجز وحوادث العمل
-معاشات الشيخوخة والعجز والورثة



الإدماج الاقتصادي وتنشيط سوق العمل

-سياسات سوق العمل النشطة
-الروابط مع سبل العيش واستراتيجيات التوظيف
-تحسين أنظمة العمل



المساعدات الاجتماعية

- التحويلات النقدية / برامج دعم الدخل
المباشرة
- الربط بالخدمات المكتملة



الوصول المالي إلى الخدمات الأساسية

- الحماية الصحية الاجتماعية
- الوصول المالي إلى التعليم والخدمات الأخرى



الرعاية الاجتماعية

- تنمية ودعم القوى العاملة الاجتماعية
- تدخلات الخدمات وإدارة الحالات وخدمات
الإحالة التي يمكن أن تدعم الاحتياجات
المعقدة للعائلات



آليات التنفيذ

- الحوكمة على مستوى القطاع
- الأنظمة/الإصلاح المؤسسي
- التمويل العام



تعريف الحماية الاجتماعية

« إن الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق المواطن ، يتوجب على الدولة تأمينه وكفالاته من خلال سياسات وبرامج وآليات ممنهجة تضمن له العيش بكرامة واستقلالية بعيداً عن المخاطر المعيشية والاجتماعية في مختلف مراحل الحياة. »

الرؤية

« نحو مجتمع يتمتع مواطنيه بحياة كريمة، ويستند إلى نظام شامل، مبني على حقوق الإنسان والحقوق المكرسة في الدستور اللبناني، مستدام مالياً ويستجيب للصدمات، لتوفير الحماية الاجتماعية العادلة والشاملة والمستدامة طوال دورة الحياة. »

الإصلاحات المطلوبة

إطار عمل قانوني وسياساتي صلب



برامج حماية اجتماعية متكاملة قائمة وغير قائمة على الاشتراكات



تدابير لضمان التكامل والتنسيق بين البرامج



تعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية والبنية التحتية الإدارية للكيانات الحكومية



نموذج تمويلي مزدوج يشمل موارد من الميزانية والتمويل القائم على الاشتراكات للحماية الاجتماعية



وقد تم دمج إدماج الاعاقة والنوع الاجتماعي في جميع جوانب الاستراتيجية



الخطوات التالية



تنشيط الاستراتيجية



تفعيل هيكلية التنسيق الذي ستقوده الحكومة



الرصد والتقييم



الكلفة



خطة مرنة للتنفيذ

